



الجمعية العامة

Distr.
GENERALA/45/693
30 October 1990

ORIGINAL : ARABIC

الدورة الخامسة والأربعون
البند ١٢ من جدول الأعمالتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعيرسالة مؤرخة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ وموجهة إلى
الأمين العام من المندوب الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة*استمرارا لمراسلاتنا حول ممارسات سلطات الاحتلال العراقية ضد المواطنين
والمقيمين في الكويت ، ارفق لكم طيه عددا من التقارير التي أصدرتها منظمة العفو
الدولية فيما بين ٣ آب/أغسطس و ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ .وتتضمن هذه التقارير بعضا من الاعمال الوحشية التي جرت عليها قوات النظام
العراقي والتي تهدف الى القضاء على الشخصية المستقلة للشعب الكويتي وبجميع
الوسائل بما فيها التصفية الجسدية التي تستخدم وعلى نطاق واسع ودون تمييز بين رجل
أو طفل أو شيخ أو امرأة . إن مطالبات الكويت المستمرة بالضغط على النظام العراقي
للسماح لممثلي لجنة الصليب الاحمر الدولية تنبع من معرفتنا التامة بحجم القمع
الرهيبي الذي يتعرض له الشعب الكويتي تحت الاحتلال وضرورة توفير الحد الأدنى من
الحماية الدولية له .وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتوزيع هذه الرسالة ومرفقاتها كوثيقة من وثائق
الجمعية العامة في إطار البند ١٢ من جدول الأعمال .(توقيع) محمد عبد الله أبو الحسن
المندوب الدائم* صدرت سابقا بوصفها الوثيقة S/21865 . ويجري إصدار الرسالة كوثيقة
من وثائق الجمعية العامة بناء على طلب بعثة الكويت .

المرفق الاول

[الاصل : بالانكليزية]

نشرة اخبارية رقم MDE 14/15/90 صادرة في
٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ عن منظمة العفو
الدولية ، لندن

فريق تقصي الحقائق التابع لمنظمة العفو الدولية
يتحدث عن قيام القوات العراقية بأعمال القتل
والتعذيب في الكويت

ذكرت منظمة العفو الدولية اليوم (الأربعاء ، ٣ تشرين الاول/اكتوبر) أن
القوات العراقية قامت منذ غزو العراق للكويت في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ بتعذيب وإعدام
أعداد لا حصر لها من الناس ، ومن بينهم صبية لم تتجاوز أعمارهم ١٥ سنة .

وقد أجرت المنظمة مقابلات مع أعداد كبيرة من الأشخاص الذين نزحوا من
الكويت ، وعاد اثنان من ممثليها لتوهم من البحرين حيث تحدثوا مع ضحايا سوء
المعاملة ومن كانوا شهداء عيان عليها .

"وشهاداتهم ترسم صورة مفرقة للاعتقالات الواسعة النطاق والتعذيب
أثناء الاستجواب ، والاعدام بإجراءات موجزة وأعمال القتل الجماعي خارج نطاق
القضاء" .

ويعتقد الآن أن مئات الكويتيين وغيرهم من الجنسيات الأخرى موجودون في مراكز
الاحتجاز أو السجون في الكويت والعراق .

"ولم تكتف القوات العراقية باعتقال المشتبه في قيامهم بهجمات
مسلحة ضدها ، بل تعدت ذلك إلى الرجال والنساء والأطفال الذين يعثر في
حوزتهم على منشورات معارضة أو على العلم الكويتي أو صور أمير الكويت" .

وذكر أن هذه المواد تعامل بالفعل على أنها جرائم يعاقب عليها بالاعدام .

وجرى أيضا اعتقال بعض الأشخاص ، أو قتلهم ، لعدم قيامهم باستبدال صور الأمير بصور رئيس جمهورية العراق صدام حسين . ويجرى وضع المحتجزين في مراكز الشرطة والمدارس وغيرها من المباني العامة في الكويت وتم نقل بعضهم إلى العراق .

"وذكر الذين أطلق سراحهم أن العسكريين ورجال المخابرات العراقيين يقومون بتعذيب المحتجزين بصورة منتظمة" .

وجرى تعريض بعض الأشخاص للصدمات الكهربائية أو الضرب المتواصل على الأجزاء الحساسة من أجسامهم ، كما كسرت أطراف آخرين ، وجرى نسف شعرهم بالملاقط ، واقتلاع أظافر أيديهم وأرجلهم ، وتهديدهم بالاعتداء الجنسي عليهم أو بإعدامهم .

"بل أننا لا يمكن لنا نشر مزيد من التفاصيل عن ضحايا التعذيب السابقين حتى لا يتم التعرف عليهم أو على أسرهم فيتعرضون إلى مزيد من الانتقام" .

وذكر أن القوات العراقية قتلت أعدادا كبيرة من المدنيين العزل ، وأطلقت النار على رؤوس صبية لا يتجاوز عمرهم ١٥ سنة وألقيت جثثهم خارج منازلهم .

وذكر الأطباء الذين كانوا يعملون في مستشفيات الكويت في أعقاب الغزو أن الجنود العراقيين أحضروا أعدادا كبيرة من جثث الشباب الذين أطلقت النار على كثيرين منهم من مسافة قصيرة في القلب والرأس ، وأجبر الأطباء على إصدار شهادات وفاة تذكر أن الضحايا ماتوا بعد وصولهم إلى المستشفيات .

وأبلغ أيضا عن وقوع حالات كثيرة من الشنق في حرم جامعة الكويت لأشخاص اشتبه في معارضتهم لضم العراق للكويت ، وتم اعدام من شنقوا بإجراءات موجزة بعد اتهامهم بارتكاب أفعال إجرامية .

وفي حين أن منظمة العفو الدولية لم تتمكن من التأكد من بعض هذه الروايات عن انتهاكات حقوق الإنسان فإنها وردت من قطاع عريض من المصادر داخل الكويت وخارجها على السواء .

"وتروي التقارير قمة متسقة للانتهاكات توافق المعلومات المتوفرة لدى منظمة العفو الدولية عن سجل حقوق الانسان في العراق".

إن منظمة العفو الدولية تدين عمليات الاعدام التي تنفذها القوات العراقية بإجراءات موجزة وعمليات الاعدام التي تجري خارج نطاق القضاء ، وكذلك عمليات التعذيب التي تقوم بها تلك القوات .

كذلك فإن منظمة العفو الدولية تعارض استخدام عقوبة الاعدام التي وضعت موضع التطبيق للمعاقبة على إيواء مواطني الدول الغربية وعلى أعمال النهب وتخزين الاغذية للأغراض التجارية . وقد جرى إعدام شخص كويتي في أيلول/سبتمبر لقيامه بإيواء شخص أمريكي ، وأكدت السلطات العراقية أنه قد جرى اعدام ١٠ أشخاص لارتكابهم أعمال النهب .

* * *

ضميمة

[الاصل : بالانكليزية]

ورقة معلومات رقم MDE WU 04/90 EXTERNAL

مؤرخة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠

تستكمل المعلومات التالية اهتمامات هيئة العفو الدولية عقب غزو العراق للكويت .

لاتزال ترد تقارير عن قتل جماعي خارج نطاق القانون ، واعدامات فورية ، واعتقالات واسعة النطاق ، وعمليات تعذيب أثناء التحقيق ، من آلاف الناس الذين هربوا من الكويت منذ قيام القوات العراقية بغزوها في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ . وقد حلت هيئة العفو الدولية على شهادات تفصيلية من عشرات الناس الذين أجريت معهم مقابلات في المملكة المتحدة والبحرين ، ومن بينهم عدد من الكويتيين الذين هربوا من بلادهم يومي ١٥ و ١٦ أيلول/سبتمبر عندما فتحت العراق لفترة وجيزة حدود الكويت . والمعلومات التالية تعتمد إلى حد كبير على هذه الشهادات .

١ - الاعتقالات التعسفية

من المعتقد أن القوات العراقية اعتقلت في الكويت منذ ٢ آب/أغسطس مئات من الناس وأن أغلبيتهم لاتزال في الحجز . وليس بوسع هيئة العفو الدولية ، حالياً ، أن تؤكد التقارير القائلة بأن ما يزيد على ١٥٠٠ شخص (باستثناء الرعايا الغربيين المعتقلين كرهائن في العراق) معتقلين حالياً لدى السلطات العراقية . وتقدير عدد المحتجزين مسألة صعبة بصفة خاصة لأن بعض المحتجزين قد اعتقلوا لفترات قصيرة ، ثم أطلق سراحهم ثم أعيد اعتقالهم .

ولايزال في الحجز في بغداد ، وفي مواقع أخرى في العراق لم يكشف عنها ، مئات من الرعايا الغربيين ، في حين منع آخرون من مفادرة الكويت أو العراق . وتكرر هيئة العفو الدولية رأيها بأن حالات الاحتجاز هذه هي حالات تعسفية وتشكل انتهاكا للقواعد الدولية لحقوق الانسان . ولا تزال الهيئة تحث السلطات العراقية على الافراج عن أولئك المحتجزين والسماح لهم بممارسة الحق في العودة إلى بلدانهم ، وأن تمكن قنصلياتهم من الاتصال بهم الى حين اتمام ذلك .

وبدءا من الاسبوع الثالث للغزو العراقي ، زاد عدد الكويتيين وغيرهم من الرعايا الذين تحتجزهم القوات العراقية زيادة حادة . ويقال إنه يوجد حاليا مئات الاشخاص في مراكز الاحتجاز أو السجون في الكويت والعراق . ووفقا لمعلومات تلقتها هيئة العفو الدولية فإن من بين المحتجزين رجالا ونساء وأطفالا ، وأغلبية أولئك محتجزون للاشتباه في معارضتهم لضم العراق للكويت . وأبلغ شهود عيان هيئة العفو الدولية أن المدارس والمباني العامة الأخرى في الكويت تستخدم كمراكز للاحتجاز والتحقيق . كذلك تستخدم مراكز الشرطة المحلية وسجن الأحداث في احتجاز المشتبه فيهم . وقد نقل محتجزون آخر إلى أماكن احتجاز في العراق ، وبمفة خاصة في بغداد والبصرة . ووفقا لروايات الاشخاص الذين أطلق سراحهم ، أخضع العسكريون العراقيون ورجال الاستخبارات العراقية المحتجزين بشكل روتيني للتعذيب أثناء التحقيق في حين أعدم آخرون اعداما فوريا (انظر ما يرد أدناه) .

وخلال الاسبوعين الاولين للغزو ، استفسر أقارب المحتجزين عنهم من العسكريين العراقيين المسؤولين في مراكز الشرطة المحلية . وفي بعض الحالات ، أبلغت العائلات بأن المحتجزين قد نقلوا الى بغداد ، وأن أية استفسارات أخرى ينبغي أن تقدم إلى السلطات في العراق . بيد أن أقارب المحتجزين قد امتنعوا مؤخرا عن تقديم هذه الاستفسارات خوفا من أن يعتقلوا هم أنفسهم .

وقد أخبر اللاجئون الذين هربوا من الكويت هيئة العفو الدولية أن القوات العراقية قد اعتقلت ليس فقط أولئك المشتبه في قيامهم بهجمات مسلحة ضدهم ، وإنما أيضا رجالا ونساء وأطفالا وجدت في حوزتهم مطبوعات معارضة ، أو العلم الكويتي ، أو صور لأمير الكويت . وقيل إن آخرين قد اعتقلوا (وقتلوا في بعض الحالات) لعدم إظهار ولائهم للرئيس صدام حسين . ولم يذكر أي ممن أجرت هيئة العفو الدولية مقابلات معهم أن السلطات العراقية قد اتبعت في حالات المحتجزين أي نوع من المحاكمات أو الاجراءات القانونية الأخرى .

٢ - التعذيب وسوء المعاملة

وردت إلى هيئة العفو الدولية تقارير عديدة عن قيام العسكريين العراقيين ورجال الامن بتعذيب المحتجزين بشكل روتيني منذ ٢ آب/أغسطس . ويقال إن وسائل التعذيب الجسدي تشمل الاغتصاب ، والتعريض للصدمات الكهربائية ، والضرب لزمان طويل على أجزاء حساسة من الجسم ، وكسر الاطراف ، وشد الشعر بالكماشة ، ونزع اظافر الايدي

والاقدام ، والوسائل النفسية للتعذيب بما فيها التهديد بالإعتداء الجنسي ، والإعدام ، والإعدامات الصورية والاذلال العام ، والإهانات .

ووفقا لما ذكره أقارب ضحايا التعذيب الذين أجرت هيئة العفو الدولية معهم مقابلات ، عُدَّ صبية يبلغون من العمر ١٥ عاما بالشكل الموصوف أعلاه . وعلى الرغم من أن هيئة العفو الدولية قد حصلت على تفاصيل الحالة من بعض ضحايا التعذيب السابقين ، لم تتمكن الهيئة (بناء على طلب عائلات الضحايا) من ذكر أسمائهم أو نشر تفاصيل تساعد على تحديد هويتهم .

٣ - عقوبة الإعدام

على نحو ما سبق أن ذكرته هيئة العفو الدولية ، أصدر مجلس قيادة الثورة العراقي في ١١ آب/أغسطس مرسوما يجعل من تخزين الاغذية لأغراض تجارية جريمة عقوبتها الإعدام . ولم تذكر أية تقارير حتى اليوم عن تنفيذ أحكام بالإعدام لهذه الجريمة . وفي ١٤ آب/أغسطس ، أعلن مجلس قيادة الثورة أن أي شخص يبدان بجريمة النهب في الكويت سيكون عقابه الإعدام . وقد أبلغ في ١٦ آب/أغسطس عن الإعدام الأول عن هذه الجريمة عندما شق علنا رجل في مدينة الكويت . وذكر شهود عيان أجرت هيئة العفو الدولية مقابلات معهم أن الضحية ، الذي قيل إنه جندي عراقي ، قد أُعدم رميا بالرصاص وأن جثته علقت بعد ذلك على مرأى من عامة الجمهور . وأعدم أيضا عشرة أشخاص آخرون لنفس الجريمة خلال الاسبوع الثالث من آب/أغسطس ، وكان من بين أولئك الأشخاص رعايا كويتيون ومصريون وسوريون وأعلن إعدامهم في التلفزيون العراقي . ومنذ ذلك الوقت ، أصدر مجلس قيادة الثورة مرسوما آخر ينص على عقوبة الإعدام لأي شخص يأوي رعايا غربيين . وتلقت هيئة العفو الدولية اسم رجل كويتي يقال إنه قد أُعدم لأنه آوى مواطنا أمريكيا في الكويت . ولم يعرف التاريخ المحدد للإعدام ، وإن كان من المعتقد أنه قد نفذ في أوائل أيلول/سبتمبر .

وذكر لاجئون هربوا من الكويت في الاسبوع الثالث من أيلول/سبتمبر لهيئة العفو الدولية أن عشرات من الناس قد أُعدموا أيضا بالشنق في حرم جامعة الكويت . ويقال إن الضحايا معارضون مشتبه فيهم واتهموا بارتكاب جرائم ثم أُعدموا فوراً دون أي محاكمة . بيد أن هيئة العفو الدولية لم تحصل حتى الآن على أية أسماء أو تفاصيل بالنسبة لحالات الإعدام هذه .

٤ - القتل خارج نطاق القانون

ذكرت التقارير أن عشرات من المدنيين - رجالا ونساء وأطفالا - قد قتلوا خارج نطاق النزاع المسلح . ووفقا لروايات شهود عيان ، قتل صبية لا يتجاوز عمرهم ١٥ عاما بإطلاق النار على الرأس وألقيت جثثهم خارج منازلهم للاشتباه في معارضتهم للقوات العراقية . وقيل إن حيازة مطبوعات معارضة أو العلم الكويتي ، أو صور أمير الكويت تعامل فعلا كجرائم عقوبتها الإعدام . وقد ذكرت التقارير أن أشخاصا آخرين قد أعدموا لرفضهم إزالة صور أمير الكويت ووضع صور الرئيس صدام حسين مكانها . وأبلغ الأطباء الذين كانوا يعملون في مستشفيات الكويت في الفترة التالية للغزو هيئة العفو الدولية أن الجنود العراقيين قد أحضروا إلى المستشفيات عشرات الجثث لشبان مفار ، ومنهم كثيرون أطلقت عليهم النار من مدى قريب في الرأس والقلب . وذكرت التقارير أن الجنود العراقيين قد أرغموا الأطباء على إصدار شهادات وفاة تشهد بأن الضحايا ماتوا بعد الوصول إلى المستشفى ، وأرسلت الجثث غير المحددة الهوية بعد ذلك إلى المشرحة انتظارا لتعرف الأقارب عليها .

المرفق الثاني

[الاصل : بالانكليزية]

ورقة معلومات إضافية صادرة في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٠ عن منظمة العفو الدولية في لندن

العراق/الكويت : قلق منظمة العفو الدولية

صدرت يوم الامس الواقع في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، نشرة صحفية عاجلة بشأن العراق والكويت عنوانها "نداءات من منظمة العفو الدولية إلى السلطات العراقية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان" (فهرس منظمة العفو الدولية : MDE 14/13/90) * . وفيما يلي معلومات إضافية بشأن مشاعر القلق الموجزة في النشرة الصحفية .

١ - اعتقالات تعسفية

ألف - الرعايا الاجانب

يساور القلقُ منظمة العفو الدولية بشأن مصير حوالي ١٣ ٠٠٠ من الرعايا الاجانب في العراق والكويت منعوا من مغادرة البلدين . وقد قالت السلطات العراقية في ١٩ آب/أغسطس أنه لن يسمح لأولئك الرعايا (ومن بينهم بريطانيون وأمريكيون وفرنسيون وألمان غربيون ، وبابانيون ، واستراليون) بالعودة إلى أوطانهم إلى أن تنسحب قوات الولايات المتحدة من المملكة السعودية وترفع الجزاءات الاقتصادية المفروضة على العراق . وفي ١٩ آب/أغسطس ، أبلغت السلطات العراقية جميع الرعايا الاجانب الغربيين في الكويت أن يتجمعوا في ثلاثة فنادق في مدينة الكويت (فندق الميريديان ، وفندق رجينسي بالاس ، وفندق انترناشيونال) . وأبلغتهم السلطات العراقية بأنهم قد ينقلوا ليحتجزوا في المواقع العسكرية والصناعية الرئيسية ردعا لحدوث هجمات عسكرية على العراق . وفي يوم الاثنين ٢٠ آب/أغسطس ، أكدت مصادر الحكومتين البريطانية والفرنسية أن ٨٢ من الرعايا البريطانيين والفرنسيين تم نقلهم

* انظر المرفق الثالث لهذه الوثيقة .

...

من الفنادق في الكويت في ١٩ آب/أغسطس ، وأخذوا إلى جهات غير معلومة . وبالإضافة إلى ذلك هناك حوالي ٢٠٠ من الرعايا البريطانيين ورعايا الولايات المتحدة المحتجزين في الوقت الراهن في فنادق مختلفة في بغداد ، وقد نقلوا إلى هناك من الكويت خلال الأسبوع الأول من الغزو العراقي . وفي ٢١ آب/أغسطس أكدت السلطات العراقية أن بعض الرعايا الأجانب تم نقلهم إلى مواقع عسكرية في العراق .

إن منظمة العفو الدولية ترى أن هذه الاعتقالات تعسفية وتمثل انتهاكا لقواعد حقوق الإنسان الدولية . فإن السلطات العراقية لم تذكر أي شيء يوحي بأن أولئك الرعايا الأجانب محتجزون لأي سبب آخر سوى جنسيتهم ، ولهذا ينبغي إطلاق سراحهم فوراً والسماح لهم بممارسة حقهم في العودة إلى بلدان موطنهم ، كما ينبغي أيضاً منحهم حق الحصول على الخدمات القنصلية خلال تلك الفترة المؤقتة .

باء - المنفيون العراقيون

ويساور القلق منظمة العفو الدولية بشأن مئات من العراقيين المقيمين بالكويت ، الذين أفادت التقارير أنهم قد اعتقلوا في غضون أيام من الغزو العراقي ، وهم من بين عدد يقدر بعشرة آلاف عراقي كانوا يقيمون في الكويت . ويقال إن أغلبية المعتقلين من المسلمين الشيعة ، الذين يشتبه في أن لهم علاقات بالجماعة المعارضة المسماة الدعوة الإسلامية ، التي تعد العضوية فيها جريمة كبرى في العراق . وقد حصلت منظمة العفو الدولية على أسماء العديد منهم ، ومن بينهم علماء دينيون شيعة . وتخشى منظمة العفو الدولية أن يكون قد تم نقل بعض أولئك المحتجزين إلى العراق ، حيث يواجهون الاعتقال المستمر وخطر التعذيب والإعدام .

جيم - السجناء السياسيون المحكوم عليهم

لم تتأكد التقارير التي تفيد بأن القوات العراقية قد اعتقلت في سجونها ١٥ من المسلمين الشيعة السجناء المحكوم عليهم بالإعدام أو السجن عام ١٩٨٤ ، بعد إدانتهم لقيامهم بالقاء القنابل على السفارتين الفرنسية والأمريكية في الكويت عام ١٩٨٣ . وكان السجناء الخمسة عشرة ، محتجزين في السجن المركزي بالكويت بمنطقة المليبية ، بمدينة الكويت ، مع حوالي ٤٩ من السجناء السياسيين الآخرين المدانين بارتكاب جرائم ضد أمن الدولة فيما بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٩ . وأغلبية هؤلاء من المسلمين الشيعة ومن بينهم رعايا عراقيون وكويتيون وإيرانيون ولبنانيون .

وتفيد المعلومات التي تلقتها منظمة العفو الدولية في ١٧ آب/أغسطس ، أن جميع السجناء السياسيين وعددهم ٦٤ سجيناً ، ومئات غيرهم ، من المدانين بارتكاب جرائم قد فروا من السجن في عصر يوم ٣ آب/أغسطس بعد أن تبينوا أنه لم تعد هناك حراسة على السجن . ويقال إن عدة سجناء سياسيين ، هربوا من الكويت منذ ذلك الحين ولكن أغلبهم ظل مختبئاً في البلد ، وكان كثير منهم مناوئين للحكومة العراقية وكان يشتبه في أن لهم صلة بالدعوة الإسلامية . وإذا ما أعيد إلقاء القبض عليهم ، فإنهم سيواجهون خطر التعذيب أو الإعدام . وقد أبلغت منظمة العفو الدولية أنه في خلال الأيام القليلة الأولى للغزو ، استولت القوات العراقية على ملفات أولئك المعتقلين والمناوئين الآخرين المشتبه فيهم ، المقيمون في الكويت ، من مقر استخبارات أمن الدولة (منطقة العوالي) ، وإدارة المعلومات الجنائية ، (منطقة سلوى) وإدارة الجنسية والجوازات (منطقة الشويخ) ، ووزارة الخارجية . وقد دمرت هذه المباني فيما بعد بواسطة القصف .

٢ - التعذيب وضروب سوء المعاملة الأخرى

تلقت منظمة العفو الدولية عدداً من التقارير التي تفيد بأن الجنود العراقيين اغتصبوا عدة نساء في الكويت منذ ٣ آب/أغسطس . وتعتبر أعمال الاغتصاب المذكورة تعذيباً أو ضرباً آخر من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة . وتطلب منظمة العفو الدولية من الحكومة العراقية اتخاذ الخطوات الفورية لمنع ارتكاب المزيد من حوادث الاغتصاب من قبل الجنود العراقيين ، والتحقيق في جميع تلك الحوادث وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة . وتفيد التقارير باغتصاب إحدى مضيغات الخطوط الجوية البريطانية وثلاث فلسطينيات ، خلال الأسبوع الأول للغزو .

وتلقت منظمة العفو الدولية أيضاً تقارير تفيد أن الجنود العراقيين قد قاموا بضرب عدة رعايا من العرب والفلسطينيين بعد إيقافهم عند مراكز التفتيش في مدينة الكويت . وتم احتجاز بعضهم عدة ساعات ثم أطلق سراحهم . ومنظمة العفو الدولية أخذت بجمع شهادات مباشرة عن هذه الحوادث .

٣ - حالات الإعدام دون حكم قضائي

تلقت منظمة العفو الدولية عدة تقارير أيضاً تشير إلى أن القوات العراقية قتلت عدداً من المدنيين غير المسلحين الذين لا صلة لهم بالنزاع المسلح . ورغم أنه

يتعذر في هذه الظروف تأكيد كثير من تلك التقارير ، فإن منظمة العفو الدولية تحاول جمع شهادات مباشرة من الافراد الذين تمكنوا من مغادرة الكويت . ففي احدى الحوادث ، روي أن الجنود العراقيين أطلقوا النار على مظاهرة سلمية في منطقة الجابرية بمدينة الكويت في ٨ آب/أغسطس قامت بها جماعة مؤلفة من نحو ٣٥ من النساء والشباب ، وكان المتظاهرون يحتجون على ضم العراق للكويت . وقد أبلغ شاهد عيان كان موجودا في المنطقة منظمة العفو الدولية أن النار أطلقت على رأس فتاة في العشرين من عمرها وأنها توفيت فيما بعد في المستشفى ، كما توفي على الفور صبيان عمرهما ١٣ و ١٦ عاما بعد إطلاق النار على رأس أحدهما وعلى قلب الآخر . وأبلغ عن وقوع إصابات أخرى بين المدنيين في مظاهرة مماثلة في اليوم التالي جرت في منطقة الرميثية . وفي ١١ آب/أغسطس ، أطلق الجنود العراقيون النار على دوغلاس كورسكري ، المواطن البريطاني قرب الحدود الكويتية مع المملكة السعودية بينما كان يحاول الهرب من البلد ، ولم تسلم جثته إلى موظفي السفارة البريطانية .

وإن منظمة العفو الدولية تطلب إلى الحكومة العراقية اتخاذ خطوات عاجلة لمنع حدوث مزيد من حالات الإعدام دون حكم قضائي ، والتحقيق في تلك الحوادث ، وإعلان نتائج التحقيق ، وتقديم المسؤولين إلى العدالة .

٤ - عقوبة الإعدام

يساور القلق العميق منظمة العفو الدولية بشأن إدخال عقوبة الإعدام بالنسبة لمزيد من الجرائم منذ ٢ آب/أغسطس . ففي ١١ آب/أغسطس ، أصدر مجلس قيادة الثورة العراقية مرسوما يقضي بأن تخزين الأغذية للأغراض التجارية قد أصبح يعاقب عليه بالإعدام ، وفي ١٤ آب/أغسطس ، أدخل المجلس عقوبة الإعدام بالنسبة لأي شخص يبدان بقيامه بالنهب في الكويت . وتعارض منظمة العفو الدولية عقوبة الموت بدون قيد ولا شرط ، وهي ما فتئت تشعر بالقلق منذ سنين عديدة إزاء المئات من حالات الإعدام التي تنفذ في العراق سنويا . وقد أدخل مجلس قيادة الثورة العراقية بين عام ١٩٧٤ وعام ١٩٨٦ عقوبة الإعدام بالنسبة لما يزيد على ٣٠ جريمة ، بما فيها النشاط السياسي غير المقترن بالعنف .

وفي ١٦ آب/أغسطس ، أُعدم جندي عراقي في الكويت لقيامه بالنهب . ووفقا لتقارير شاهد عيان ظلت جثته معروضة على الجمهور ، وهي معلقة من رافعة ليكون عبرة للآخرين . وليس معروفا ما إذا كان قد جرت محاكمته بأي صورة من الصور .

المرفق الثالث

[الاصل : بالانكليزية]

نشرة إخبارية رقم MDE 14/13/90 صادرة
في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٠ عن هيئة العفو
الدولية ، لندن

هيئة العفو الدولية تناشد السلطات
العراقية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان

ذكرت هيئة العفو الدولية اليوم (الاثنين ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٠) أنها تناشد السلطات العراقية بشأن حدوث مجموعة واسعة من انتهاكات حقوق الإنسان في العراق والكويت في الأسابيع الأخيرة .

وذكرت هذه المنظمة العالمية المعنية بحقوق الإنسان أنها بصدد الإعداد لتوجيه نداءات ، إلى الحكومة المركزية وإلى ممثل العراق لدى الأمم المتحدة ، وإلى سفراء العراق في عدد من البلدان الكبرى .

وأعربت هيئة العفو الدولية عن قلقها إزاء المخططات الرامية إلى احتجاز ما يصل إلى ١٣ ٠٠٠ من الرجال والنساء والأطفال من الرعايا الأجانب المنتمين لما يزيد عن ٢٠ جنسية .

وتذكر بعض التقارير أنه قد جرى بالفعل احتجاز ما يصل إلى ٢٠٠ فرد من الرعايا الغربيين في فنادق في بغداد ، وجرى نقل البعض الآخر من فنادق في الكويت إلى أماكن سرية ، قد يكون من بينها مواقع لمنشآت عسكرية أو صناعية في العراق .

وذكرت هيئة العفو الدولية أن احتجاز هؤلاء الرعايا الأجانب هو عمل تعسفي ينافي معايير حقوق الإنسان الأساسية المعترف بها دولياً . ولم يستشف من أقوال السلطات العراقية ما يشير إلى أنها تحتجز هؤلاء الرعايا لسبب آخر عدا الجنسيات التي يحملونها ، وعليه فإنه ينبغي إخلاء سبيلهم فوراً ودون شرط والسماح لهم بالعودة إلى بلدانهم .

وذكرت هذه المنظمة أنها قلقة ، أيضا ، إزاء انتهاكات حقوق الإنسان التي ذكر أن القوات العراقية في الكويت قد ارتكبتها والتي كان من بينها الاغتصاب والقتل دون محاكمة والإعدام الفوري .

وذكرت هيئة العفو الدولية ، أنه وإن كان يتعذر في هذه المرحلة تأكيد هذه التقارير فإنها تلقت معلومات تفيد بوقوع عدد من حالات قتل المدنيين العزل خارج سياق النزاع المسلح . وفي حادثة وقعت في ٨ آب/أغسطس ، أطلق جنود عراقيون النار ، كما ذكر ، على مجموعة من ٣٥ شخصا من النساء والشباب في حي الجابرية في مدينة الكويت ، اثناء مسيرة سلمية للاحتجاج على قيام العراق بضم الكويت إليه . وقد أبلغ شاهد عيان هيئة العفو الدولية ، أن ثلاثة أشخاص أعمارهم ١٣ سنة و ١٦ سنة و ٢٠ سنة قد توفوا بعد أن أطلقت النار عليهم في الرأس والقلب .

وقالت هيئة العفو الدولية ، التي تعارض عقوبة الإعدام في جميع الحالات ، أنها تشعر بالقلق أيضا إزاء قيام الحكومة العراقية بتوسيع نطاق قائمة الأفعال التي تعرض مرتكبها لهذه العقوبة كي تشمل أفعال النهب واختزان المواد الغذائية . وذكر أن جنديا عراقيا قد اعدم يوم ١٦ آب/أغسطس بتهمة النهب وعلقت جثته بواسطة رافعة كإنداز لمرتكبي عمليات النهب الآخرين .

وقالت المنظمة إنها لا تزال تشعر بالقلق حول مصير مئات العراقيين الذين يعيشون في الكويت والذين ذكر أنهم قد اعتقلوا بعد أيام من غزو القوات العراقية للكويت ويقال إن أغلب هؤلاء المعتقلين من الشيعة الذين يشتبه في وجود علاقات بينهم وبين منظمة الدعوة الإسلامية ، المعارضة للنظام العراقي ، وهي منظمة يعتبر الإنتماء إليها في العراق جريمة يعاقب عليها بالإعدام . وقد تلقت هيئة العفو الدولية أسماء بعض هؤلاء المعتقلين ، غير أنه لا توجد معلومات أخرى عن مصيرهم .

المرفق الرابع

[الاصل : بالانكليزية]

نشرة إخبارية رقم MDE 14/12/90 صادرة
في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ عن هيئة العفو
الدولية ، لندن

المعارضون للنظام العراقي المعتقلون في الكويت

ذكرت هيئة العفو الدولية اليوم (الجمعة ٣ آب/أغسطس ١٩٩٠) أنها تلقت تقارير تفيد بأن المئات من العراقيين المقيمين في الكويت والمشتبه في أنهم معارضون للنظام العراقي قد اعتقلوا خلال الاربع وعشرين ساعة التالية لغزو القوات العراقية للكويت . وتشير التقارير إلى أنه قد جرى بالفعل إعادة بعض أولئك المعتقلين إلى العراق حيث ينتظرهم السجن المؤبد ويتهددهم التعذيب وحتى الإعدام في بعض الحالات .

وقال هيئة العفو الدولية إن "الحكومة العراق سجلّ في الممارسات الوحشية القاسية ضد معارضيها" . وأضافت قائلة "إننا نخشى على سلامة وأرواح الذين اعتقلوا في الكويت" .

ويبدو أن من بين المقبوض عليهم أعضاء ، أو أنصار ، الحزب الشيوعي العراقي وبعض المسلمين الشيعة الذين تربطهم علاقات بمنظمة الدعوة الإسلامية المعارضة ، وهما تنظيمان يتعرض في العراق من ينتمي إليهما للإعدام .

وذكر أن العديد من هذه الاعتقالات قد جرى في حي بنيد القار في مدينة الكويت ، وهو حي غالبية سكانه من الشيعة ، وأن قوات الأمن العراقية قد عمدت ، على ما يبدو إلى مصادمة المنازل واعتقلت من تشبه في أنهم من المعارضين .

ولقد كانت السلطات العراقية مهتمة ، منذ فترة بمراقبة المعارضين السياسيين العراقيين المقيمين في الكويت ، ويقال إن الحكومة الكويتية سلمتها في أواسط الثمانينيات بعض أولئك المواطنين العراقيين .

وذكرت المنظمة أن سجلّ العراق في مجال انتهاك حقوق الإنسان يوضح بجلاء أن حقوق معارضي الحكومة معرضة لانتهاكات خطيرة من بينها الإعدام . وآلاف المعارضين السياسيين الذين اعتقلوا في السابق في العراق ، ومن بينهم المسجونون لأسباب تتعلق بالضمير لا يزالون في السجون . ومعظم هؤلاء محتجزون دون أن توجه لهم تهمة أو دون أن يقدموا للمحاكمة أو بعد محاكمة غير عادلة ، كما أن الكثيرين منهم قد تعرضوا للتعذيب .

وقد "اختفى" مئات العراقيين الاكراد ، وأعدم غيرهم بعد أن سلموا أنفسهم للسلطات العراقية ، طبقا لقرارات العفو التي صدرت مؤخرا ، وقد سلّم بعضهم أنفسهم بعد أن تلقوا ، كما ذكر ، تأكيدات بأنهم لن يتعرضوا للإيذاء .

وقد أعلنت سفارة الكويت في بلجيكا عن مقتل ٢٠٠ كويتي أثناء الغزو ، ولو أن ظروف حالات القتل هذه لا تزال غير واضحة .
